الرئيس العليمي يهنئ الرئيس التركي

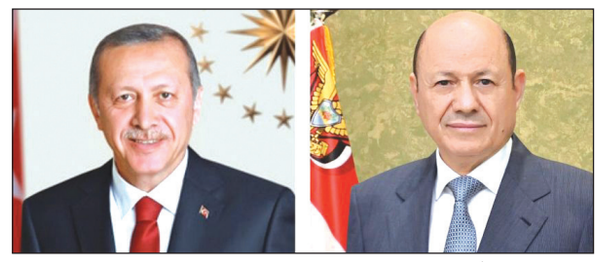

عدن / سبأ :

بعث الرئيس الدكتور رشاد محمد العليمي، رئيس مجلس القيادة الرئاسي، برقية تهنئة لفخامة الرئيس رجب طيب أردوغان، رئيس جمهورية تركيا بمناسبة ذكرى إعلان الجمهورية لبلده الشقيق.

وأعرب رئيس مجلس القيادة الرئاسي، باسمه، وباسم نواب رئيس المجلس، والحكومة، والشعب اليمني، عن خالص التهاني واطيب التبريكات للرئيس أردوغان، متمنياً له موفور الصحة والسعادة، ولحكومة وشعب جمهورية تركيا التقدم والازدهار، وللعلاقات الثنائية بين البلدين الشقيقين التطور والنماء في مختلف المجالات.

واشاد فخامة الرئيس، بالمواقف الاخوية الثابتة لجمهورية تركيا قيادة وحكومة وشعبا، الى جانب الشعب اليمني، وقيادته السياسية، ونظامه الجمهوري، وتطلعاته في استعادة مؤسسات الدولة، واسقاط انقلاب المليشيات الحوثية الارهابية المدعومة من النظام الايراني.

البركاني يهنئ نظيره التركي

عدن / سبأ :

بعث رئيس مجلس النواب، الشيخ سلطان البركاني، امس ، برقية تهنئة لنظيره التركي الدكتور نعمان كورتولموش، رئيس الجمعية الوطنية الكبرى بمناسبة ذكرى إعلان الجمهورية .

وقال البركاني في البرقية «يطيب لي وزملائي أعضاء مجلس النواب بالجمهورية اليمينة، أن أهنئكم وزملاءكم في الجمعية الوطنية الكبرى بمناسبة العيد الوطني للجمهورية التركية، ومن خلالكم أهنئ الشعب التركي الشقيق بهذه المناسبة الغالية، ولما تمثله من قيم معنوية ومدنية ولما تمثله جمهورية تركيا من عمق تاريخي وثقافي وإنساني وروابط مشتركة موغلة في التاريخ بين بلدينا وشعبينا الشقيقين».

واضاف «كما لا ننسى ونحن نهنئكم بهذه المناسبة، أن نعبر عن شكرنا وتقديرنا للمواقف التركية الثابتة والمساندة للحكومة الشرعية، والرافضة لانقلاب المليشيات الحوثية الإرهابية، مؤكدين حرصنا على تعزيز العلاقات الثنائية بين بلدينا ومجلسينا ونتطلع إلى المزيد من العمل البرلماني المشترك وبما يخدم العمل البرلماني، خدمة لقضايا الأمة العربية والإسلامية وتحقيق تطلعات شعوبها في العيش الكريم».

الوزير الوصابي يشارك بتوقيع محضر تشييد كلية المجتمع بسقطرى

سقطرى / خاص

حضر وزير التعليم الفني والتدريب المهني الدكتور خالد أحمد الوصابي رئيس المجلس الأعلى لكليات المجتمع ونائبه عبدربه غانم المحولي أمس توقيع محضر استلام وتسليم للدراسة الفنية لتشييد كلية مجتمع سمو الشيخ صباح الأحمد في محافظة أرخبيل سقطري، وتعد هذه المبادرة كمنحة من دولة الكويت الشقيقة تحت إشراف وإدارة الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية.

جرى الاستلام والتسليم بين وحدة إدارة المشاريع الممولة خارجياً في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي والتعليم الفني والتدريب المهني ممثلة برئيس الوحدة المهندس رمزي سعيد محمد ومنسق مشاريع الصندوق الكويتي وكيل قطاع التخطيط والمشاريع بالوزارة الدكتور نجيب الصلوي واستشاري المشروع (ائتلاف) شركة إسهام للتطوير العقاري اليمن ومكتب كويت كونسلت للاستشارات الهندسية وتعد هذه الخطوة تمهيدا للإعلان عن مناقصة التشييد خلال الأيام القادمة.

جرت مراسيم الاستلام والتسليم بحضور وكلاء الوزارة ومدراء العموم ورؤساء الوحدات المتخصصة التابعة للمجلس الأعلى لكليات المجتمع وهذا يعكس مساعي الوزارة في تطوير البنية التحتية التعليمية في بلادنا.

وزير الصناعة يتفقد مؤسسة اليمن لرعاية مرضى السرطان بالقاهرة

القاهرة / سبأ :

اطلع وزير الصناعة والتجارة محمد الأشول أمس في العاصمة المصرية القاهرة، على نشاط مؤسسة اليمن لرعاية مرضى السرطان والأعمال الخيرية والجهود التي تبذلها لتحسين ظروف المرضى وتقديم الرعاية المتكاملة لهم.

وطاف الوزير الأشول، خلال زيارته، بغرف الإقامة، والمرافق الطبية، والمساحات المخصصة للراحة والترفيه..مستمعا من نائب رئيس مجلس أمناء المؤسسة، مديرة دار الحياة التابعة للمؤسسة، ذكرى النونو، ومدير عام المؤسسة عمر بازريق، إلى شرح حول حول مراحل إنشاء المؤسسة وتطور الخدمات الصحية فيها والأنشطة والخدمات التي تقدم للمرضى والمشاريع التي تنفذها المؤسسة لدعم ورعاية مرضى السرطان اليمنيين وتخفيف الأعباء المالية عليهم وتقديم خدمات طبية متكاملة تشمل الكشف المبكر، العلاج، والدعم النفسي وتنظيم ورش عمل وندوات لرفع الوعي حول سرطان الثدي وسرطان الدم وغيرها من أنواع السرطان وتقديم الدعم النفسي للمرضى وذويهم من خلال جلسات توعية وبرامج مساعدة، حيث وصل فيها عدد الحالات المرضية المستفيدين في العام المنصرم إلى 8506 حالة.

وأشاد الوزير الأشول بجهود المؤسسة، داعيا المستثمرين والتجار وفاعلي الخير الى دعم مثل هذه المبادرات التي تمثل نموذجاً يُحتذى به في العمل الإنساني .

زار وزارة العدل والمركز الوطني للطب الشرعي

رئيس الوزراء يؤكد الدور المحوري لإدارات الرقابة والتحقيق في القضاء على الفساد

التوجيه بتعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية مع السلطات المحلية بالمحافظات

تفعيل الأدوات القانونية للإسهام في حماية الحقوق والحريات وتعزيز استقلالية القضاء

تعزيز الأولويات العاجلة التي تمس حياة ومعيشة المواطنين بشكل مباشر بمحافظة تعز

عدن/ سبأ/ نجيب الشرعبي

وجه رئيس مجلس الوزراء الدكتور احمد عوض بن مبارك، بتعزيز التنسيق بين الوزارات والجهات الحكومية مع السلطات المحلية في المحافظات، في اعداد الخطط والاحتياجات، وأكد دولة رئيس الوزراء، لدى لقائه، أمس ، محافظ تعز نبيل شمسان، على أهمية مراعاة التكامل بين المحافظات والاستفادة من المزايا الاستراتيجية لكل محافظة.. لافتاً الى أهمية متابعة تنفيذ المشاريع التي تم تدشينها خلال زيارة فخامة رئيس مجلس القيادة الرئاسي الى تعز .

واطلع الدكتور أحمد عوض بن مبارك، من محافظ تعز على إحاطة شاملة حول الأوضاع بالمحافظة في مختلف الجوانب السياسية والعسكرية والأمنية والاقتصادية والخدمية، والجهود المبذولة للتعامل مع التحديات القائمة وفي مقدمتها أعباء الحصار المفروض على المدينة من قبل مليشيا الحوثي الإرهابية والدعم المطلوب من الحكومة.. مشيراً الى العمل الجاري لتنفيذ خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المحافظة التي تتضمن الاولويات واحتياجات المحافظة في التنمية المستدامة، وتحسين الاوضاع الاقتصادية والمعيشية والتعافي من أضرار الحرب .

وقدم محافظ تعز الشكر لدولة رئيس الوزراء على إيجاد حلول لمشكلة ملف الجرحى في المحافظة، ومعالجة أوضاع الترقيات لمنتسبي الجيش والامن .

.. ويزور وزارة العدل

الى ذلك زار رئيس مجلس الوزراء، ديوان وزارة العدل في مديرية المعلا بالعاصمة المؤقتة عدن، وذلك في إطار زياراته الميدانية للوزارات والمؤسسات الحكومية للاطلاع على سير العمل ومستوى تنفيذ الإصلاحات.

وكان في استقبال دولة رئيس الوزراء، لدى وصوله وزير العدل القاضي بدر العارضة، وعدد من قيادات الوزارة.

واطلع رئيس الوزراء، على عمل عدد من الأقسام والإدارات العامة والقطاعات التابعة للوزارة، وما تقوم به من جهود ضمن اسهامها في دعم تحقيق العدالة، وتعزيز دور القضاء واستقلاليته بما يكفل أداء رسالته في إقامة العدل وحماية الحقوق والحريات، من خلال توفير الدعم اللوجستي والتجهيزات والخدمات المساندة.

وتفقد الدكتور أحمد عوض بن مبارك، سير العمل في مكتب خدمات الجمهور والتوثيق، والتقى بعدد من أصحاب المعاملات الذين نقلوا له انطباعهم عن تجربتهم في المعاملات والحصول على الخدمات التي تقدمها الوزارة للمواطنين في جوانب التوثيق وغيرها، وحث بهذا الخصوص العاملين في مكتب خدمات الجمهور على سرعة انجاز معاملات المواطنين والاهتمام بقضاياهم.

كما طاف رئيس الوزراء، بقطاعات وادارات واقسام الوزارة، واستمع من وزير العدل القاضي بدر العارضة والمسؤولين والعاملين إلى شرح عن سير العمل في قطاعات المحاكم والتوثيق والمكتب الفني وتقنية المعلومات والشؤون المالية والادارية والتخطيط وغيرها، وما تم إنجازه من خطط في إطار الجهد التنظيمي والتطويري لأنشطة الوزارة وما تقدمه من دعم فني للمحاكم، إضافة الى مشروع أتمتة العمل وما تم تحقيقه من خطوات في هذا الجانب.

عقب ذلك ترأس رئيس الوزراء الدكتور أحمد عوض بن مبارك، اجتماع لقيادات وزارة العدل، حيث جرى مناقشة سير النشاط العام لهذه المؤسسة العدلية وما تقدمه من خدمات للمواطنين، إضافة الى الجهود المبذولة لتعزيز الأداء وتنفيذ الإصلاحات والقيام بمسؤولياتها في تطوير منظومة السلطة القضائية بشكل عام.

كما تم مناقشة الدور الحيوي لوزارة العدل في التنسيق بين السلطتين التنفيذية والقضائية، إضافة الى آليات تطوير القدرات المؤسسية، وتفعيل الأدوات القانونية للإسهام في حماية الحقوق والحريات، وتعزيز استقلالية القضاء وتحسين كفاءة النظام القضائي، ودعم البنية التحتية للمحاكم.

والقى دولة رئيس الوزراء، كلمة امام قيادات وزارة العدل، عبر فيها عن سعادته بالجهد المنجز في الجوانب الإدارية والفنية وتطوير العمل في الوزارة وإعادة تأهيل وبناء المحاكم رغم الظروف الاستثنائية الراهنة.. مشيرا الى الدور المحوري لوزارة العدل في اسناد السلطة القضائية وخدمة العدالة وإعلاء سيادة القانون على الجميع.

وقال « كل ما تقومون به من جهود لها أثر كبير في تعزيز هيبة العدالة، ودوركم الى جانب الامن والقضاء أساسي في حماية حقوق الناس وحرياتهم».

وتطرق الدكتور أحمد عوض بن مبارك، الى الأوضاع العامة على مختلف المستويات وجهود الحكومة للتعامل مع التحديات القائمة والمستجدة، بما فيها انخفاض سعر صرف العملة الوطنية، والادوار التكاملية في هذه الظروف الاستثنائية لتخفيف المعاناة القائمة.. لافتاً الى أولوية مكافحة الفساد والدور الذي يمكن ان تقوم به وزارة العدل في هذا الجانب، بما في ذلك تطوير أنظمة الرقابة والتفتيش والتعاون مع الهيئات الأخرى لتعزيز الشفافية والنزاهة في العمل الحكومي.

وأكد رئيس الوزراء، إحالة عدد من ملفات الفساد الى المحاكم والنيابات المختصة، والتطلع من القضاء الى اصدار احكام مشددة ضد المتورطين فيها.. مشيرا الى أهمية تفعيل الأدوات القانونية للمحاسبة والمساءلة، وتعزيز الوعي كجزء من المعركة في مواجهة الفساد.

ووجه رئيس الوزراء بالنظر في الإصلاحات التشريعية المطلوبة لتسهيل الوصول الى العدالة لجميع المواطنين، والرهان المعقود على وزارة العدل وكوادرها في تحقيق رؤية الحكومة لإنجاز أولوياتها الخمس وفي مقدمتها مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.

وتحدث وزير العدل القاضي بدر العارضة، وعدد من قيادات الوزارة، حول أولويات الوزارة وخططها الجاري تنفيذها وما تتضمنه من أهداف ومواصلة جهود التطوير التنظيمي وتأهيل الكادر الإداري، إضافة الى تطوير إجراءات التفتيش المالي والإداري.

.. ويتفقد المركز الوطني للطب الشرعي

كما قام رئيس مجلس الوزراء، بزيارة الى المركز الوطني للطب الشرعي بالعاصمة المؤقتة عدن، والتابع لوزارة العدل والذي يعد الأول من نوعه في اليمن.

واطلع دولة رئيس الوزراء ومعه وزير العدل القاضي بدر العارضة، على سير العمل في المركز وما يقوم به من مهام في فحص وبحث الكثير من القضايا في شتى المجالات، والمضبوطات في الجرائم الجنائية والمدنية ومساعدة جهات التحقيق في الوصول إلى الحقيقة.

واستمع الدكتور أحمد عوض بن مبارك، من مدير المركز القاضي محسن باشافعي، الى شرح حول طبيعة العمل والكوادر التي يضمها، واحتياجاته من الكوادر خاصة الأطباء الشرعيين لتقويه قدراته ودوره في إحقاق العدالة الجنائية من أجل نصرة المظلومين وإنصاف الضحايا.

وزار رئيس الوزراء أقسام المركز والتي تضم كلا من قسم المختبرات والأشعة السينية وقسم الأنسجة وقسم السموم وقسم الأدلة الجنائية والبصمة وقسم المشرحة وثلاجة الموتى، وتعرف على محتوياته من أحدث الاجهزة الخاصة بعلم الادلة الجنائية وفحص السموم والاعيرة النارية وفحص البصمات واجهزة الاشعة والانسجة والتشريح.

ولفت رئيس الوزراء، الى أهمية الطب الشرعي باعتباره الحصن العلمي الذي يعتمد عليه القضاء لتحقيق العدالة، والدور المعول على هذا المركز النوعي في تقديم المعلومات الدقيقة لمساعدة الجهات القضائية في الكشف عن الجرائم ومعرفة الحقيقة.. مؤكدا دعم الحكومة لعمل المركز وتطوير امكانياته بما في ذلك الاستعانة بخبرات وشراكات دولية لتطوير أداء الطب الشرعي والنهوض به.

من ناحية اخرى أكد أحمد عوض بن مبارك، على الدور المحوري والهام لإدارات الرقابة والتحقيق والمراجعة الداخلية للتعامل مع قضايا الفساد المالي والإداري، باعتبار مخرجات عملها هي المدخلات التي تعمل وفقها المحاكم.

جاء ذلك خلال حضور دولة رئيس الوزراء، في وزارة العدل بالعاصمة المؤقتة عدن، اختتام البرنامج التدريبي لمدراء ادارات الرقابة والتحقيق في محاكم الاستئناف في المحافظات المحررة والشعب النوعية المتخصصة، بعنوان (تطوير أداء مدراء الرقابة والتحقيق في المحاكم)، والذي استمر على مدى ثلاثة أيام بمشاركة ٢٥ مشاركا ومشاركة من المعنيين في المحافظات المحررة.

ولفت الدكتور أحمد عوض بن مبارك الى أهمية موضوع البرنامج التدريبي في قضية جوهرية تحتل أولوية رئيسية ضمن الأولويات الخمس لعمل الحكومة وهي الإصلاح المالي والإداري ومكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة.. مؤكدا على التعاطي مع الفساد كقضية ومسؤولية، واهمية استشعار الجميع وفي المقدمة القضاء لواجباتهم لمواجهة كل ما يحدث من عبث سواء في قضايا الفساد او جوانب الحقوق والحريات.

وشدد رئيس الوزراء على مسؤولية المتدربين في البرنامج في الاعداد السليم لقضايا الفساد المحالة الى المحاكم، وتجاوز الإشكالات المؤسسية القائمة، وتطبيق ما تلقوه من معارف ومهارات، بما يضمن السير في الإجراءات بشكل صحيح، وعدم سقوط قضايا الفساد الكبرى نتيجة لعدم الاعداد السليم لها.. لافتا الى ان عمل مسؤولي إدارات الرقابة والتحقيق يشكل المدخلات الأساسية التي يتم على ضوءها محاكمة الفاسدين، ومسؤولياتهم المضاعفة في مكافحة آفة الفساد، وعدم التعامل فقط بشكل اداري مع هذه القضايا بل كمهمة ومسؤولية وطنية واخلاقية ودينية.

وأشار الدكتور احمد عوض بن مبارك، الى ان الفساد لا يقتصر على الاستيلاء على المال العام، بل يتعداه أيضا الى عدم القيام بالواجبات والمهام كشكل من اشكال الفساد.. مشدداً على انه لا حماية لاي فاسد مهما كان مستواه او موقعه الوظيفي ويجب ان يكون للجميع موقف واضح في اعلاء سلطة القانون وعدم السماح بالتجاوزات.

وحيا رئيس الوزراء، جهود من يعملون على محاربة الفساد بمسؤولية وضمير مهني، واهمية استشعار الجميع لمسؤولياتهم في هذا الجانب، والتنسيق المستمر والتكامل في العمل بين السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، لتطوير آليات الحد من الفساد ومعاقبة الفاسدين.. مقدماً الشكر للقضاة الذين تولوا التدريب في البرنامج وللمتدربين الذين يمثلون جميع المحافظات المحررة، وضرورة ترجمة ما تلقوه من معارف ومعلومات في ادائهم وعملهم.

وكان وزير العدل القاضي بدر العارضة، قد القى كلمة تطرق فيها الى أهمية البرنامج التدريبي في تطوير قدرات المدراء والعاملين في إدارات الرقابة والتحقيق وتعريفهم بالطرق الحديثة في التحقيق وكذا طرق فحص السجلات والدفاتر المالية والإدارية والقضائية وذلك من أجل الاسهام في تعزيز منظومة العمل الإداري بشكل عام.

رافقه خلال الزيارات مدير مكتب رئيس الوزراء المهندس انيس باحارثة.

اختتام فعاليات ورشة التوازن بين الاستغلال واستدامة الموارد السمكية بعدن

عدن / نبيل غالب

اختتمت بمحافظة عدن فعاليات ورشة عمل تحت عنوان (التوازن بين الاستغلال واستدامة الموارد السمكية)، برعاية اللواء/ سالم السقطري، وزير الزراعة والري والثروة السمكية، وبالتنسيق مع الهيئة العامة لابحاث علوم البحار والأحياء المائية، بتعاون وكالة تنمية المنشآت الصغيرة والاصغر (SMEPS) التابعة للصندوق الاجتماعي، وبتمويل ودعم المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي، بشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) للتنمية، مستهدفة عددا من مدراء العموم والباحثين والمهنيين والمهتمين من ذوي الاختصاص بالجهات ذات العلاقة بالقطاع السمكي في عدد من المحافظات المحررة، لمدة يومين.

وخرجت الورشة، بعد استكمال مناقشة بقية اوراق العمل المقدمة والخاصة بتجربة الاستزراع السمكي في اليمن، والتغير المناخي واثره على البيئة البحرية، ومصادر التلوث وتأثيرها على البيئة البحرية (المصائد السمكية) في البحر الأحمر وخليج عدن، وأهمية الرقابة والتفتيش في المياه الاقليمية، والاحتياجات الملحة لتحقيق الرقابة المستدامة للحفاظ على المخزون السمكي، ودور القطاع السمكي في الأمن الغذائي بالجمهورية اليمنية، خرجت بعدد من القرارات التوصيات.

واستعرضت، رئيسة الهيئة العامة لابحاث علوم البحار والاحياء المائية، د. هناء رشيد، تلك التوصيات ومنها .. تنفيذ برنامج جمع البيانات البيو إحصائية للأنواع المرغوبة بالسوق المحلية، وإعادة تدريب وتأهيل الكادر البحثي على أحدث طرق وأنظمة تحليل، وتقدير بيانات المخزون السمكي، بالإضافة إلى دعم الإرشاد السمكي وتوفير التجهيزات والمعدات اللازمة للقيام به، وإنشاء وتجهيز عدد من المحطات البحثية موزعة في المواقع المتأثرة من التغيرات المناخية، وتنفيذ مشروع المطارح الصناعية، واستزراع (المانجروف) لآثارها الإيجابية على إصحاح البيئة البحرية، وإعادة نمو وتكاثر الأسماك في المناطق المتأثرة من الصيد الجائر.

كما أقرت التوصيات دعم الهيئة في تنفيذ دراسة وسائل الصيد الصديقة للبيئة البحرية، وإنشاء نظام بيو إحصائي، بما يتضمن أجهزة تقنية حديثة ومتطورة وتدريب كادر متخصص بهذا الشأن، وكذا إعادة تأهيل مركز دراسات البيئة والتلوث البحري، لتمكينه من رصد الملوثات البحرية، كما أقرت ورشة العمل في توصياتها تنفيذ مشروع تجريبي للاستزراع السمكي لتحفيز القطاع الخاص للاستثمار فيه.

وطالب المشاركون في التوصيات المقترحة بتنفيذ برنامج توعوي لنشر ثقافة الاستزراع السمكي للعاملين في الاصطياد السمكي، وتدريب وتأهيل القطاع النسوي العامل في مجال الاصطياد البحري الساحلي لتمكينه من تربية الأسماك في الأحواض العائمة القريبة من الساحل، وتنفيذ برنامج تمكين الشباب من العمل في إطار الهيئة، وتوفير المستلزمات لنقل الخبرات من الجيل القديم إلى الجيل الجديد، ودعم برنامج التدريب للتأهيل في الخارج، ورفع قدرات باحثي الاستزراع للتعرف عن كثب على التقنيات الحديثة في الدول ذات الصلة.

حضر اعمال الورشة وكلاء الوزارة، حميد الكربي، القبطان/ عبدالله هادي، لقطاع الصيد التقليدي، محمد علان، لقطاع التخطيط، ورئيس هيئة مصائد خليج عدن (عدن_لحج_أبين) د.عبدالسلام احمد، وعدد من المستشارين، ومدراء العموم بالوزارة.